مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد15، العدد1 والصفحة 51-36

دور المجالس الشعبية البلدية في تحقيق التنمية المحلية- دراسة حالة بلدية عين عباسة-

The role of the municipal people's councils in achieving local development - a case study of the municipality of Ain Abbasa

د. أمنة عراس[1] *

[1] جامعة سطيف 1، الجزائر

تاريخ الاستلام: 01/06/2024؛ **تاريخ القبول**: 10/06/2024

ملخص: تعتبر المجالس الشعبية البلدية في الجزائر، من أهم الأجهزة الرسمية التي يشارك من خلالها المواطنين المحليين عن طريق ممثليهم المنتخبين، في إدارة مختلف الشؤون المحلية على مستوى البلديات، لاسيما في مجال التنمية المحلية التي تبقى الهدف الأساسي من إنشاء هذه المجالس.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الجماعات الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من الأولويات التي تسعى مختلف الدول لتطبيقها وتحقيقها، لكونها أهم الأدوات التي تحقق الاستقرار والأمن، وهذا بفضل الجهود المبذولة من طرف الجماعات المحلية حيث تهدف التنمية المحلية إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد.

الكلمات المفتاح : تنمية محلية؛ جماعات محلية؛ مجالس شعبية بلدية.

Abstract: In Algeria, the communal popular assemblies are considered as an important organ of the State, where the citizens take part in the management of the local businesses, primarily in the field of the local development which remains the primary goal of the creation of these assemblies.

This study aimed to identify the role played by local and regional authorities in achieving local development which is considered one of the priorities that various countries seek to implement and achieve as they are the most important tools to achieve the stability and safety. This is mainly due to the efforts of local communities whose development aims to meet the basic needs of citizens.

Keywords: local development; local authorities; communal popular assemblies.

Résumé : En Algérie, les assemblées populaires communale sont considérées comme un important organe de l'Etat, où les citoyens participent à la gestion des affaires locales, essentiellement dans le domaine du développement locale qui reste le but primordiale de la création de ces assemblées.

Cette étude visait à identifier le rôle que jouent les collectivités territoriales dans la réalisation du développement local qui est considéré comme l'une des priorités que divers pays cherchent à mettre en œuvre et à réaliser car ce sont les outils les plus importants pour parvenir à la stabilité et à la sûreté. Cela est dû principalement aux efforts déployés par les collectivités locales dont le développement vise à la satisfaction des besoins fondamentaux des citoyens.

*أمنة عراس

Mots-clés : développement local; collectivités locales ;assemblées populaires communale.

1- تمهيد :

تعتبر التنمية المحلية الهدف الأسمى الذي تسعى لتحقيقه جميع الدول سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية، وهذا الهدف يحمل في طياته تحسين الظروف المعيشية للمجتمع المحلي وتحقيق الرفاهية لهم سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وحتى البيئية، وقد بدأ التوجه نحو التنمية المحلية كخيار جديد بعد فشل المركزية في تحقيق التنمية المنشودة، فأسند التخطيط والتنفيذ للهيئات المحلية كونها أقرب إلى أفراد المجتمع والأعلم بمشاكلهم.

والجزائر كبقية الدول تسعى لتحقيق التنمية المحلية منذ الاستقلال، وقد خصصت مبالغ مالية معتبرة من أجل هذا الغرض، كما أنها أسندت مهمة وضع مخططات التنمية المحلية للبلديات والمنتخبين المحليين، كما أعطتهم الحرية في وضع المشاريع التنموية الملائمة لذلك. بذلك فقد تبنت الجزائر نظام اللامركزية في تسيير شؤون السكان، وذلك من خلال اعطاء صلاحيات أوسع للمجالس الشعبية المنتخبة على المستوى المحلي وبصفة أخص المجالس الشعبية البلدية من خلال قانون البلدية 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المعدل والمتمم بالأمر 21-13.

وبما أنه لا يمكن وصول التنمية المحلية لأهدافها دون الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي ويأتي على رأسها المجالس الشعبية البلدية التي تعد من أهم الآليات القانونية التي تتجسد من خلالها مشاركة أفراد المجتمع، إذ يتم اختيار أعضائها من طرف سكان البلدية أنفسهم عن طريق الانتخابات، فالمجلس الشعبي البلدي صورة من صور الديمقراطية على مستوى البلدية تحت اشراف ورقابة رئيس المجلس وبالتنسيق مع نواب الرئيس المكلفين كل في إدارة اختصاصه.

من هذا المنطلق تتجلى إشكالية بحثنا في صيغتها التالية:

" فيما يتجلى دور المجالس الشعبية البلدية في تحقيق التنمية المحلية؟ "

فرضيات البحث

كإجابة أولية عن التساؤلات أعلاه يمكن أن نستعرض الفرضيات التالية:

- عدم كفاءة المجلس الشعبي البلدي تؤثر على عملية تحقيق التنمية المحلية؛
- تعاني المجالس الشعبية البلدية من سوء التسيير والتنظيم نتيجة ضعف الامكانيات المادية والبشرية المتاحة؛
- يساهم المجلس الشعبي البلدي بصورة فعالة في تحقيق التنمية المحلية على مستوى بلدية عين عباسة.

أهمية البحث

إن أهم ما تمثله هذه الدراسة كونها حلقة وصل في سلسلة البحوث، والتي تهدف لمعالجة وتحليل جانب مهم من نشاط المجالس الشعبية البلدية، فموضوع دور المجالس الشعبية البلدية في تحقيق التنمية المحلية من أهم المواضيع التي تطرح في الميدان.

وتكمن أهمية هذه الدراسة ابراز الدور الذي تلعبه المجالس الشعبية البلدية في تحقيق التنمية، ومدى أهمية اختيار المنتخبين الأمثل الذين يضمنون تحقيق الفارق وتحسين الأوضاع، من خلال تظافر كل الجهود للوصول بالبلدية إلى وضعية أحسن من خلال مشاريع تنموية هادفة وفي محلها.

2- التنمية المحلية :

إن الإحاطة بمفهوم التنمية المحلية تقتضي استعراض بعض التعريفات، فقد عرفت من قبل الباحثين والمفكرين كل وفق اختصاصه، إذ جاء تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية المحلية بأنها: "تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع" (سليماني و يايزيد، 2014، ص 172).

كما عرفها قزافيه قريف (Griffer Xavier) بأنها: "مسار تنويع و إثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم".

وبالنظر إلى هذا التعريف فهو يعرب على أن التنمية المحلية عبارة عن مسار ضمن حدود معينة (إقليم) يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على تعبئة طاقات ذلك الإقليم بغرض استغلال امكانياته وموارده (بولغب، 2018، ص 146).

أما البنك الدولي فقد عرفها في دراسة له عن مدن التغيير والذي صدر سنة 2004 على أنها: "تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة ككل في المنطقة، فهي عبارة عن عملية يقوم بها الشركاء في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال إلى القطاع غير الحكومي (المجتمع المدني) بالعمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل"(بن الحاج، 2016، ص 93).

كما يمكن تعريفها: "بأنها تلك المناطق المحدودة والتي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية".

فلقد جعل المشرع الجزائري من البلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية، حيث توسعت مجالات تدخلها وصلاحياتها بشكل كبير كما هو مبين في المواد من 84 إلى 108 من القانون 90-08. ففي ظل مختلف التغيرات والإصلاحات شهدت مهام الإدارة المحلية في لجزائر تصاعدا مميزا يتماشى مع مختلف مراحل تطور مفهومها ولذا فإن النصوص القانونية التي أعطتها أبعادا جديدة تمنحها صلاحيات واسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتضع بين يدي ممثليها الوسائل الضرورية لتحمل كل المسؤوليات وتقدير مصير التنمية المحلية.

3- المجلس الشعبي البلدي ومجال تدخلة لتحقيق التنمية المحلية:

تعتبر المجالس الشعبية البلدية الخلايا القاعدية لأي نظام سياسي، وهي اللبنة الأولى في الهيكل الهرمي للمؤسسات الإدارية، وبذلك فهي تعد حلقة أساسية تتفاعل مع مدخلات ومخرجات النسق السياسي.

3-1 تعريفه: بالرجوع إلى مواد القانون رقم 08/90 المتعلق بالبلدية، فإن المجلس الشعبي البلدي هو إحدى هيئتي البلدية المتكونة من المجلس ورئيس المجلس، بحيث يدير هذا الأخير البلدية بواسطة هيئة تتمثل في المجلس التنفيذي. وعليه، فإن المجلس الشعبي البلدي هو جهاز مداولة منتخب من طرف سكان البلدية بموجب أسلوب الاقتراع العام السري المباشر لمدة خمس سنوات ، يمثل الإدارة الأساسية في تسيير البلدية كجماعة محلية لامركزية ، وهو الأسلوب الأمثل للقيادة الجماعية وأقدر الأجهزة للتعبير عن المطالب الشعبية المحلية.

كما يعتبر المجلس الشعبي البلدي ومن خلال مؤسسة البلدية كأداة في ممارسة أعمالها تعبير عن خط التماس المباشر بين الناخب (المواطن) والمنتخب، ويعد الهيكل الرئيسي الذي يمكن المراهنة عليه في قياس أداء مختلف الفواعل المحلية من سياسية وحركات المجتمع المدني(يحياوي، 2011، ص 47-48).

3-2 مجال تدخل المجلس الشعبي البلدي لتحقيق التنمية المحلية:

المجالس الشعبية البلدية في الجزائر عرفت عدة تطورات تاريخية خاصة منذ الاستقلال، متأثرة في ذلك بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، إلا أنه في خضم هذه التطورات كان للمجالس الشعبية البلدية علاقة مباشرة بمسائل التنمية المحلية من خلال اعتبارها أحد الفواعل الأساسية المحلية، بل هي المسؤولة مسؤولية مباشرة عن تجسيد آمال وطموحات سكان الإقليم، من خلال سهرها على التواجد وتسيير مختلف مراحل إعداد مخططات التنمية المحلية التي تعتبر المدخل الأساسي في العملية التنموية بدء بالتحضير والإعداد إلى مرحلة التنفيذ.

3-2-1 دور المجلس الشعبي البلدي في إعداد وتنفيذ ميزانية البلدية:

يمارس المجلس الشعبي البلدي المهام المخولة له والمتعلقة بالتنمية والمنصوص عليها في القانون 11-10 المتعلق بالبلدية المعدل والمتمم بالأمر 21-13، من خلال مساهمته في تنفيذ ميزانية البلدية وذلك باعتباره:

- هيئة تداولية، إذ يقوم بهذه الصفة بالمصادقة على كل من الميزانية الأولية والاضافية للبلدية وكذا الحساب الاداري الخاص بها؛
- هيئة تنفيذية، حيث أن تنفيذ ميزانية البلدية في شقها الإداري يعتبر من مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره آمرا للصرف من جهة، وعن طريق مصادقته على مشاريع الصفقات والملاحق الخاصة بها من جهة أخرى.

3-2-2 تدخل المجلس الشعبي البلدي من خلال المخططات والبرامج التنموية المحلية:

لقد تم اقرار المخططات البلدية كوسيلة للتنمية المحلية في سنة 1973 من خلال المرسوم 73-136 المؤرخ في 9 أوت 1973 المتعلق بشروط تسيير وانجاز المخططات البلدية للتنمية، وذلك انطلاقا من مبدأ ضرورة تجسيد اللامركزية واشراك الجماعات الاقليمية في التنمية الوطنية، حيث تنطلق من خلفية سياسية تقضي بتشجيع المبادرة المحلية، واشراك المواطنين في إدارة شؤونهم(انزازن، عريوات، 2018، ص 62).

ويمكن تعريف المخطط البلدي للتنمية على أنه مجموعة من الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للجماعات المحلية بتقدير وتجسيد سياستها التنموية الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية (لوصيف، 2017، ص106).

يعتبر هذا البرنامج من الاختصاصات المباشرة للبلدية أو بالأحرى المجلس الشعبي البلدي، من حيث الاختيار وملائمة المشروعات المقترحة وموقعها وأثرها المباشر على الجماعات المحلية والسعي التساهمي مع المواطنين (خشمون، 2011، ص 207)، ويهدف إلى: (لوصيف، 2017، ص106).

- تسيير الأموال المخصصة للتنمية المحلية على أحسن وجه، وكذا صرفها بطريقة قانونية ويخضع هذا الصرف لرقابة إدارية وتقنية من هيئات مختصة؛
- إنشاء مؤسسات اقتصادية على تراب البلدية، وكذا فتح المنافسة أمام المتعاملين الاقتصاديين من أجل انجاز المشاريع، بغية تلبية حاجيات المواطنين؛
- دفع عجلة التنمية وإحياء التقاليد الخاصة بكل منطقة.

يخول تسيير برامج ومخططات البلدية للتنمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي، بصفته الآمر بالصرف وهذا طبعا بعد موافقة الوالي، ويعتبر المخطط البلدي للتنمية بمثابة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي العام الذي يمس جميع القطاعات والذي يستجيب للأهداف التنموية التي حددت له على مستوى البلدية، حيث يشكل الأداة المفضلة للتنمية المحلية، لما يتضمنه من أهداف تتكلف بالحاجات الأساسية للمواطنين في مجالات التزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير والتهيئة الحضرية والمنشآت الجوارية وفك العزلة...إلخ (خشمون، 2011، ص 207).

4- دور المجلس الشعبي البلدي لعين عباسة في تحقيق التنمية:

قمنا في هذا الجزء من الدراسة بالتطرق إلى دور المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة من أجل الحكم على مدى مساهمته في تحقيق التنمية المحلية بالمنطقة.

4- 1 التعريف ببلدية عين عباسة والمجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة:

4-1-1 التعريف ببلدية عين عباسة:

تعتبر بلدية عين عباسة من أقدم بلديات ولاية سطيف حيث يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1886 طبقا للقانون رقم 1884/09 والمتضمن التقسيم الإقليمي للبلاد، تقع على بعد 21 كلم شمال غرب مدينة سطيف، وكانت تضم كل من عين أرنات، مزلوق، أوريسيا والتي انفصلت عنها فيما بعد بترقيتها إلي بلديات.

تتميز البلدية بطابع فلاحي محض وبصعوبة مناخها، حيث تتميز بخصائص جبلية ارتفاعها عموما حوالي 1000 متر وبعض القمم تتعدى 1400 متر، أعلى منطقة هي قمة جبل مقرس تقدر بـ 1737 متر وقمة جبل مترونة ب 1426 م. الأمر الذي جعلها تفتقر إلى منشآت اقتصادية تساعدها على النهوض من هذا الركود رغم أنها تتوفر على مقومات وإمكانيات طبيعية هائلة كما أنها تعتبر بوابة وهمزة وصل بين مركز الولاية والجهة الشمالية الغربية لها.

4-1-2 التعريف بالمجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة:

بعد الانتخابات البلدية التي جرت في 23 نوفمبر 2017، تم بتاريخ 17 من شهر ديسمبر 2017 تنصيب أعضاء المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة من قبل الأمين العام لولاية سطيف، وذلك تطبيقا لأحكام المواد 64، 65، 66 السابقة الذكر من القانون 11-10 المتعلق بالبلدية. وقد بلغ أعضاء هذا المجلس 15 عضوا، حيث تم تحرير محضر التنصيب وامضائه في نفس اليوم.

تجدر الإشارة هنا إلى أن أعضاء هذا المجلس لم يكملوا عهدتهم والتي تقدر قانونيا ب 5 سنوات، ففي 27 نوفمبر 2021 تم اجاء انتخابات محلية مبكرة، فعقب انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون عام 2019، وعد بتعديل الدستور وحل البرلمان وإجراء انتخابات برلمانية إضافة إلى حل مجالس البلديات والولايات وانتخاب أخرى جديدة. إلا أن تدهور الوضعية الصحية في البلاد وفرض اجراءات الحجر نتيجة وباء كورونا تأخر إجراء هذه الانتخابات إلى غاية نوفمبر 2021.

بذلك فقد تم في 13 من ديسمبر 2021 تنصيب أعضاء جدد على رأس المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة والذين كان عددهم أيضا 15 عضوا. وبما أن فترة الدراسة التي طبقنا عليها كانت من سنة 2018 إلى غاية 2021 فقد ارتأينا أن نذكر أنه على أرض الواقع قد تناوب خلال هذه الفترة مجلسين شعبيين، إلا أنه فعليا نحن بصدد الحكم على نشاط مجلس واحد فقط لأن المجلس الثاني تم تنصيبه خلال الشهر الأخير من سنة 2021 أي أن نشاطه فعليا بدأ في سنة 2022.

4-2 تقييم أداء المجلس في تحقيق التنمية ببلدية عين عباسة:

من خلال هذا المبحث سنحاول تقييم ما يقوم به المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة في سبيل تحقيق التنمية المحلية بالمنطقة، من خلال تقييم عمله في بعث وتجسيد المشاريع التنموية، وكذا معرفة مختلف توجهاته وهل هي فعلا تصب في مصلحة المنطقة وتفي باحتياجاتها.

4-2-1 تحليل وتقييم واقع نفقات المجلس خلال الفترة (2018-2021):

تسعى المجالس وعلى رأسها رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى تحقيق تطلعات أبناء المنطقة وتحقيق التنمية التي ترجى منهم وكل ذلك لا يتأتى إلا من خلال الاعتمادات المالية المصوت عليها سنويا في ميزانية البلدية، فالنفقات الخاصة بالبلديات تقسم إلى نفقات تسيير تضمن السير الحسن للمصالح التابعة لها، ونفقات تجهيز واستثمار لبعث التنمية في مختلف مناطقها.

من أجل معرفة تطور حجم النفقات المالية التي صادق عليها المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة خلال الفترة (2018-2021)، قمنا بإعداد الجدول التالي والذي يفصل نفقات التسيير عن نفقات التجهيز من أجل معرفة الحجم الحقيقي للإعتمادات الموجهة للتنمية في المنطقة:

الجدول رقم (1): تطور نفقات المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة خلال الفترة (2018-2021)

	2018	2019	2020	2021
نفقات التسيير	192 311 089,07	186 442 710,40	192 653 107,57	206 655 332,25
نفقات التجهيز	302 731 007,22	307 623 825,68	258 595 227,93	127 243 612,88
إجمالي النفقات	495 042 096,29	494 066 536,08	451 248 335,50	333 898 945,13

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على ميزانيات المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة للسنوات 2018، 2019، 2020، 2021.

من خلال الجدول يتضح انخفاض اجمالي النفقات التي تم صرفها خلال الفترة (2018-2021)، من قبل المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة، فبعدما بلغت 042096,29 495 دينار جزائري سنة 2018 انخفضت تدريجيا لتصل إلى 945,13 898 333 دينار جزائري سنة 2021، هذا الانخفاض المسجل يعود بالدرجة الأولى إلى انخفاض نفقات التجهيز، لأن الملاحظ من الجدول أن نفقات التسيير قد عرفت ارتفاعا خلال نفس الفترة.

يعود ارتفاع نفقات التسيير خاصة سنتي 2020 و 2021 بالدرجة الأولى إلى عمليات الإدماج في إطار الإدماج المهني للموظفين الذين كانوا ضمن عقود ما قبل التشغيل، بالإضافة إلى الزيادة الناتجة عن زيادة الأسعار في مستلزمات مصاريف التسيير العام (لوازم المكاتب، الطبع، مصاريف التجريد، مصاريف النقل،.....)، وكذا المصاريف الموجهة للإطعام والنقل المدرسيين.

أما انخفاض نفقات التجهيز خلال نفس الفترة والذي يقدر ب 58%، فيعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- عدم تسجيل برامج جديدة كثيرة، بسبب نقص الموارد المالية؛
- ارتفاع نفقات التسيير ما أدى إلى انخفاض حصة الاقتطاعات من نفقات التجهيز والاستثمار والمحددة قانونيا ب 10%(الاقتطاع المفروض على البلديات من ايرادات قسم التسيير لتحويله إلى برامج تنموية في قسم التجهيز)؛
- الضائقة المالية التي تمر بها البلاد خلال هذه الفترة، ما أدى إلى نقص الإعانات التي تقدمها الدولة في إطار برامج ومخططات تنمية البلديات؛
- جائحة كورونا التي أدت إلى توقيف العديد من المشاريع التي كانت قيد الانجاز؛
- ارتفاع التكاليف مما دفع بالعديد من المتعاملين الاقتصاديين إلى فسخ عقود الانجاز.

4-2-2 المشاريع التنموية لبلدية عين عباسة خلال الفترة (2018-2021):

من أجل معرفة ما قام به المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة في سبيل تحقيق التنمية المحلية بالمنطقة خلال الفترة(2018-2021)، سنلقي نظرة على ما سطره من مشاريع التنموية سواء من حيث عددها، أو من حيث الاعتمادات المالية التي رصدها، وما حققه فعليا على أرض الواقع دون أن ننسى البحث في طبيعة المشاريع التي ركز عليها.

4-2-2-1 عدد المشاريع التنموية للبلدية خلال الفترة (2018-2021): بلغ عدد المشاريع التنموية التي قام بها المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة خلال الفترة (2018-2021) ب 53 مشروع كانت موزعة حسب طبيعتها كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2): عدد المشاريع التنموية لبلدية عين عباسة خلال الفترة(2018–2021)

طبيعة المشروع	عدد المشاريع
البنى التحتية (إدارية، تعليمية، صحية)	8
التهيئة الحضرية	15
منشآت رياضية وفضاءات الترفيه والتسلية	7
شبكات التطهير	7
الطرق والمسالك البلدية	10
شبكات المياه الصالحة للشرب	6
المجموع	**53**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة.

من الجدول يتضح أن المشاريع التنموية التي قام بها المجلس الشعبي البلدي خلال الفترة (2018–2020) كانت موزعة على مجموعة من الفروع، وقد تصدر فرع المشاريع التنموية الخاصة بالتهيئة الحضرية الصدارة من حيث عدد المشاريع والتي بلغ عددها 15 مشروع، يليه فرع المشاريع التنموية الخاصة التهيئة الحضرية ب 10 مشاريع، ثم فرع البنى التحتية (إدارية، تعليمية، صحية) ب 8 مشاريع، أما فرعي المنشآت الرياضية وفضاءات الترفيه والتسلية وشبكات التطهير فقد كانا متساويين من حيث عدد المشاريع التي وجهت إليهما والتي كان عددها 7 مشاريع، وفي الأخير كان فرع شبكات المياه الصالحة للشرب والذي كانت حصته 6 مشاريع من إجمالي المشاريع.

4–2–2–2 الاعتمادات المالية المخصصة لتمويل المشاريع التنموية للبلدية خلال الفترة (2018–2021): من أجل تحقيق المشاريع المبرمجة والتي بلغ عددها 53 مشروع خصص المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة اعتمادات مالية قدرت خلال الفترة (2018–2020) ب 499 094 484.34 دينار جزائري، وقد كان هذا المبلغ الذي تم رصده موزعا بين مختلف البرامج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3):توزيع الاعتمادات المالية بين مختلف البرامج التنموية

المشاريع التنموية	الاعتمادات المرصودة	
	المبالغ	النسبة
البنى التحتية (إدارية، تعليمية، صحية)	24 315 402,63	%4,87
التهيئة الحضرية	72 698 793,93	%14,57
منشآت رياضية وفضاءات الترفيه والتسلية	074,31 057 46	%9,23
شبكات التطهير	96 973 869,7	%19,43
الطرق والمسالك البلدية	185 346 511,04	%37,14
شبكات المياه الصالحة للشرب	73 702 832,73	%14,76
المجموع	**499 094 484.34**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة قد ركز خلال الفترة (2018–2021) بدرجة كبيرة على تمويل المشاريع المتعلقة بالطرق والمسالك البلدية، ويتضح ذلك من خلال تخصيصه بأكبر نسبة من الاعتمادات المالية والتي قدرت قيمتها ب 346 185

511,04 دينار جزائري، ويعود الاهتمام الكبير بهذا النوع من المشاريع نظرا للبرنامج الرئاسي وتعليمات رئيس الجمهورية التي ركزت على مناطق الظل وفك العزلة عن المناطق النائية. أما المرتبة الثانية فقد كانت من نصيب المشاريع المتعلقة بشبكات التطهير بنسبة 19,43% وبإعتمادات بلغت قيمتها 869,7 973 96 دينار جزائري، يليها مشاريع شبكات المياه الصالحة للشرب والتهيئة الحضرية ب 14,76% و14,57% على التوالي. أما المراكز الأخيرة فقد كانت من نصيب المشاريع المتعلقة بالمنشآت الرياضية وفضاءات الترفيه والتسلية والتي كانت لها نسبة 9,23% من إجمالي الاعتمادات وقد كانت كلها ممولة من الإيرادات الذاتية للبلدية، والبنى التحتية التي تذيلت الترتيب ب 402,63 315 24 دينار جزائري كاعتمادات وبنسبة قدرت ب 4,87%.

4-2-3 نسبة تحقيق الأهداف المسطرة :من أجل تقييم عمل المجلس يجب المقارنة بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة، أي دراسة نسب التقدم في انجاز المشاريع التنموية المقررة خلال الفترة محل الدراسة، والتي تم تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4):نسب التقدم في انجاز مختلف البرامج التنموية

المشاريع التنموية	عدد المشاريع	المنتهية	طور الانجاز	نسبة الانجاز
البنى التحتية (إدارية، تعليمية، صحية)	8	6	2	**%75**
التهيئة الحضرية	15	12	3	**%80**
منشآت رياضية وفضاءات الترفيه والتسلية	7	7	0	**%100**
شبكات التطهير	7	6	1	**%85,71**
الطرق والمسالك البلدية	10	6	4	**%60**
شبكات المياه الصالحة للشرب	6	5	1	**%83,33**
المجموع	**53**	**42**	**11**	**%79,25**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة.

فيما يتعلق بنسبة تحقيق الأهداف المسطرة في كل نوع من المشاريع التنموية على حدى نلاحظ من خلال الجدول أن المشاريع التنموية الخاصة بالمنشآت الرياضية وفضاءات الترفيه والتسلية قد بلغت فيها نسبة الانجاز 100%، تليها بنسب متقاربة تلك المتعلقة بشبكات التطهير، شبكات المياه الصالحة للشرب والتهيئة الحضرية والتي بلغت 85,71%، 83,33% و 80% على التوالي، أما أقل نسبة تقدم فقد سجلت في المشاريع الخاصة بالطرق والمسالك البلدية والتي بلغت نسبتها 60%، وهذا بالرغم من أنها تحتل المرتبة الأولى من حيث الاعتمادات المالية التي خصصت لها من إجمالي المبالغ المرصودة للتنمية.

أما على العموم فقد كانت نسبة تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المجلس الشعبي البلدي مقبولة نوعا ما مقارنة بالظروف السياسية التي مرت بها البلاد، والتي أدت إلى تنظيم انتخابات برلمانية ومحلية مسبقة نهاية سنة 2021.

4-2-3 توزيع المشاريع التنموية حسب طبيعة التمويل خلال الفترة (2018-2021):

تقسم المشاريع التي قام بها المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة حسب طبيعة التمويل إلى مشاريع يتم تمويلها ذاتيا أي من الإيرادات الذاتية للبلدية ومشاريع يتم تمويلها ضمن مخططات البلدية للتنمية (PCD).

4-2-3-1 المشاريع التنموية الممولة عن طريق الايرادات الذاتية: في إطار تمويل المشاريع التنموية ببلدية عين عباسة خلال الفترة (2018-2021) خصص المجلس الشعبي البلدي للبلدية من ايراداته الذاتية اعتمادات مالية قدرت ب 204 678 889,56 دينار جزائري، سدد فعليا

منها إلى غاية 2021 ما قيمته 948,18 154 168 دينار جزائري، وقد كانت هذه الاعتمادات موزعة بين مختلف البرامج التنموية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): نصيب كل نوع من المشاريع من الاعتمادات المالية الذاتية للبلدية

المشاريع التنموية	التمويل الذاتي	
	المبالغ	النسبة
البنى التحتية (إدارية، تعليمية، صحية)	20 834 402,63	%10.18
التهيئة الحضرية	21 393 059,34	%10.45
منشآت رياضية وفضاءات الترفيه والتسلية	46 057 074,31	22.50%
شبكات التطهير	39 196 698,4	19.15%
الطرق والمسالك البلدية	71 091 511,04	%34.73
شبكات المياه الصالحة للشرب	6 106 143,84	%2.99
المجموع	**204 678 889,56**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة.

من خلال الجدول يتضح أن توجه المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة قد أولى أهمية كبيرة لتمويل المشاريع التنموية التي تندرج ضمن إطار الطرق والمسالك البلدية، حيث أخذت نسبة 34.73% من إجمالي الاعتمادات التي تم رصدها للمشاريع التنموية خلال الفترة (2018-2021)، تليها المنشآت الرياضية وفضاءات الترفيه والتسلية ب 22.50 %، ثم شبكات التطهير ب 19.15% فالتهيئة الحضرية والبنى التحتية ب 10.45% و10.18% على التوالي، أما شبكات المياه الصالحة للشرب فلم تستفد إلا بنسبة 2.99% من الاعتمادات المرصودة لمشاريع التنموي الممولة من الأموال الذاتية للبلدية.

4-2-3-2 المشاريع التنموية الممولة عن طريق المخططات البلدية للتنمية (pcd):كان حجم الاعتمادات المالية التي تلقاها المجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة لتمويل برامجه التنموية في المنطقة خلال الفترة (2018-2021) يقدر ب 594,89 415 294 دينار جزائري، سدد منها إلى غاية 2021 ما قيمته 284,11 515 260 دينار جزائري، وقد كانت هذه الاعتمادات موزعة بين مختلف الفروع كالتالي:

الجدول رقم (6): نصيب كل نوع من المشاريع في الاعتمادات المالية الموجهة ضمن المخططات البلدية للتنمية

المشاريع التنموية	مخططات البلدية للتنمية **pcd**

	المبالغ	النسبة
البنى التحتية (إدارية، تعليمية، صحية)	3 481 000,00	%1.18
التهيئة الحضرية	51 305 734,59	%17.43
منشآت رياضية وفضاءات الترفيه والتسلية	0	%0
شبكات التطهير	57 777 171,3	%19.62
الطرق والمسالك البلدية	114 255 000,00	%38.81
شبكات المياه الصالحة للشرب	67 596 688,89	%22.96
المجموع	**294 415 594,78**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمجلس الشعبي البلدي لبلدية عين عباسة.

من الجدول نلاحظ أنه خلال الفترة (2018-2021) كانت الاعتمادات المالية الموجهة لبلدية عين عباسة ضمن مخططات البلدية للتنمية تقدر ب 294 415 594,78 دينار جزائري، حيث قام المجلس الشعبي البلدي للبلدية بتوزيعها على مختلف المشاريع التنموية في المنطقة بنسب متفاوتة، أخذت المشاريع المتعلقة بإنجاز وإعادة الاعتبار للطرق والمسالك البلدية حصة الأسد منها بنسبة تقدر ب 38.81%، تليها المشاريع المتعلقة بشبكات المياه الصالحة للشرب بنسبة 22.96%، ثم شبكات التطهير ب 19.62% والتهيئة الحضرية ب 17.43%، لتحتل بذلك المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية نسبة ضئيلة جدا تقدر ب 1.18%، أما المشاريع المتعلقة بالمنشآت الرياضية وفضاءات الترفيه والتسلية فلم تكن لها أي حصة.

4-2-3-3 مقارنة بين التمويل الذاتي للبرامج والتمويل عن طريق مخططات البلدية للتنمية: سنحاول من خلال هذا العنصر معرفة نوع التمويل الذي يضمن بشكل أكبر تحقيق التنمية المحلية بالمنطقة خلال الفترة (2018-2021)، وذلك بالتطرق بداية إلى الفرق في هيكل تمويل مختلف أنواع المشاريع التنموية باختلاف طبيعة التمويل من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (7): الفرق في هيكل تمويل مختلف أنواع المشاريع التنموية باختلاف طبيعة التمويل

المشاريع التنموية	نسبة التمويل بواسطة الايرادات الذاتية	نسبة التمويل بواسطة pcd
البنى التحتية (إدارية، تعليمية، صحية)	%10.18	%1.18
التهيئة الحضرية	%10.45	%17.43
منشآت رياضية وفضاءات الترفيه والتسلية	%22.50	%0
شبكات التطهير	%19.15	%19.62
الطرق والمسالك البلدية	%34.73	%38.81
شبكات المياه الصالحة للشرب	%2.99	%22.96

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدولين (5 و6).

نلاحظ من خلال الجدول أن هيكل تمويل المشاريع اختلف باختلاف طبيعة التمويل، حيث أن المشاريع التنموية المتعلقة بالطرق والمسالك البلدية هي الوحيدة التي كانت لها النسبة الأكبر من الاعتمادات المالية سواء في التمويل ذاتيا أو عن طريق مخططات البلدية للتنمية (pcd) أما باقي الفروع فقد اختلفت نسبتها باختلاف طبيعة التمويل فمثلا المشاريع المتعلقة بالمنشآت الرياضية وفضاءات الترفيه احتلت المرتبة الثانية في هيكل التمويل الذاتي بينما في هيكل التمويل عن طريق مخططات البلدية للتنمية (pcd) فلم تصنف نهائيا، نفس الشيء بالنسبة للمشاريع الخاصة

بشبكات المياه الصالحة للشرب فقد احتلت المرتبة الأخيرة في هيكل التمويل الذاتي بينما في هيكل التمويل عن طريق مخططات البلدية للتنمية (pcd) فقد كانت لها المرتبة الثانية ومنه فإن نصيب كل فرع من فروع المشاريع التنموية اختلف باختلاف طبيعة تمويل المشاريع.

أما فيما يتعلق بمساهمة كل نوع من أنواع التمويل في تحقيق التنمية المحلية ببلدية عين عباسة، فقد كانت كما هو موح في الجدول التالي:

الجدول رقم(8):نسبة مساهمة كل نوع من أنواع التمويل في التنمية بالمنطقة

	الاعتمادات المالية	النسبة
التمويل الذاتي	204 678 889,56	%41,01
التمويل عن طريق pcd	294 415 594,78	%58,99
المجموع	**499 094 484,34**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (5) و (6).

من خلال الجدول يتضح أن المجلس الشعبي البلدي وفي إطار تمويل مشاريعه التنموية التي يبعثها بالمنطقة يعتمد بدرجة أكبر على مصادر التمويل الخارجية والمتمثلة في مخططات البلدية للتنمية والتي قدرت نسبتها ب 58,99%، وهذا يعود إلى ضعف الموارد المالية لبلدية عين عباسة، فهي منطقة فلاحية بامتياز، والنشاط الفلاحي معفى من الضرائب والرسوم طبقا لتوجيهات السلطات العليا للبلاد.

4-3 معوقات التنمية المحلية في بلدية عين عباسة وسبل تطويرها:

واقع التنمية المحلية لا يعكس تماما حجم هذه المجهودات، وذلك نظرا للكثير من المعوقات والمشاكل التي تواجهها أغلب البلديات مما قلص من فعالية دورها في إحداث التنمية التي يتطلع إليها المواطنين ومن خلال ذلك نتطرق إلى أهم العراقيل والصعوبات التي تتصدى لعملية التنمية المحلية في الجزائر عامة وبلدية عين عباسة خاصة. دون أن ننسى تقديم أهم الحلول المقترحة لتفعيل دور المجالس الشعبية البلدية التي تساهم بصورة فعالة في تحقيق التنمية المحلية.

4-3-1 معوقات التنمية المحلية في بلدية عين عباسة:

من خلال دراستنا وملاحظتنا، يمكن حصر أهم المعوقات التي تعاني منها المنطقة في النقاط التالية:

- عدم الأخذ بعين الاعتبار عند تسجيل البرامج الجديدة البرامج القديمة التي لم يكمل انجازها؛
- ازدواجية تسجيل بعض البرامج؛
- الانسداد الذي يمكن أن يحصل داخل أعضاء المجلس الشعبي البلدي مما يعرقل التنمية المحلية؛
- الجهوية في تسجيل بعض البرامج بحكم أن أغلب أو كل الأعضاء من تلك المنطقة؛
- نقص الاعتمادات المالية التي من شأنها تعطيل التنمية المحلية؛
- عدم إلمام أعضاء المجلس الشعبي البلدي بأبسط تقنيات تسيير البلدية؛
- عدم الأخذ بعين الاعتبار الأولوية في تسجيل البرامج؛
- عدم الاهتمام وغياب التخطيط والدراسات التقنية عند تسجيل بعض البرامج؛
- عدم وجود أجهزة تخطيط اقتصادية كفؤة قادرة على ترجمة الأفكار الاقتصادية، وإدارة الموارد المالية إدارة سليمة وعقلانية؛
- اشكالية عجز ميزانية البلديات ومحدودية الموارد المالية؛

- عدم وجود تضامن بين البلديات؛
- تهميش دور البلدية في تحقيق التنمية في ظل محدودية القرار والموارد؛
- عدم استغلال وتثمين جيد الموارد البشرية والاقتصادية والبشرية على وجه الخصوص بشكل جيد؛
- غياب التحفيز كالعلاوات وزيادة الأجور، بالإضافة إلى عدم الاهتمام بمجال التكوين لتحسين المعارف وتجديدها والاعتماد على وسائل حديثة للتسيير؛
- المشكل الديمغرافي الذي يقف في طريق التنمية على المستوى المحلي، حيث يؤثر على عملية الانتاج والدخل كنتيجة حتمية لزيادة الاحتياجات؛
- تفشي بعض القيم السلبية في المجتمع كغياب روح التعاون والتضامن، عدم تشجيع الأفراد على الإبداع والإبتكار بالإضافة إلى الإتكال على الدولة؛
- تفشي صور اللامبالاة والإهمال، وكذا نقص الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الأفراد؛
- ضعف أو تجاهل المشاركة الشعبية للأفراد بصورها الصحيحة والفاعلة خاصة فيما يتعلق بأحداث قضايا التنمية المحلية؛
- عدم التجسيد الفعلي للامركزية الإدارية والديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي واعتماد الرقابة الشديدة على الهيئات المحلية المنتخبة.

4-3-2 سبل تطوير التنمية المحلية في بلدية عين عباسة:

من بين الحلول التي نرى بأنها قد تساعد على تفعيل دور المجلس الشعبي البلدي في تحقيق التنمية المحلية ببلدية عين عباسة ما يلي:

- تفعيل الديمقراطية التشاركية في الممارسات والأعمال والقرارات المتخذة في تسيير شؤون البلدية؛
- التقرب من المواطن والتعرف أكثر على تطلعاته وحاجياته وذلك بتكثيف سياسة الإتصال والاشراك في صناعة القرار المحلي؛
- بث روح ديمقراطية ورفع الوعي الجماعي للمجتمع عامة ولدى المسؤولين خاصة، وذلك بجعل الجماعات المحلية عبارة عن مؤسسات تعكس رغبات المواطنين لتحقيق الهدف المشترك وهو المنفعة العامة في جميع المستويات والميادين؛
- توعية المواطنين وجعلهم فاعلين ايجابيين، وتشجيع إنشاء لجان الأحياء، وتدعيم العمل التطوعي خدمة للبلدية؛
- تحسين التواصل مع الفعاليات المجتمعية، واشراكها في تسيير الشؤون والمصالح العامة؛
- عرض الحصائل السنوية لنشاطات البلدية؛
- إعطاء الأولوية للإصغاء المواطنين وحسن استقبالهم، وفتح قنوات الاستماع والحوار في الأحياء، لتلبية الاحتياجات الاجتماعية؛
- مساعدة السكان الذين يواجهون صعوبات اجتماعية مادية أو معنوية ومرافقة الشباب الذين يعانون من الآفات الاجتماعية؛
- تجميع السكان حول أنشطة احتفالية (الأعياد الوطنية، الأعياد الدينية، المناسبات الخاصة)؛
- الانفتاح على ثقافة العصر وتشجيع روح الابداع والمبادرة وتشجيع مختلف الفنون؛
- تشجيع وتدعيم الجمعيات الرياضية اعتماد الوضوح والعدل في توزيع الاعتمادات المالية؛
- العمل مع الجهات المختصة، على تدعيم المراكز الصحية على مستوى البلدية بتخصصات غير موجودة؛
- تشجع المرأة على إنتاج بكل أصنافه الثقافي، الصناعي، التجاري والفني وترقية دورها في اصلاح المجتمع، والحفاظ على الاستقرار الأسري وحماية الطفولة ومحاربة الآفات الاجتماعية؛
- مرافقة الجمعيات ودعمها في مشاريعها الاجتماعية، الثقافية والتربوية الهادفة؛

- إنشاء منتدى للجمعيات، لتعزيز العلاقات بينها وبين الجماعات المحلية والمواطنين؛
- دعم المشاريع المدرسية، ومرافقة جمعيات أولياء التلاميذ؛
- تنويع الأنشطة الموجهة للطفولة وتحسين ظروف استقبال الأطفال عبر تجسيد مشاريع رياض الأطفال؛
- تحسين الخدمات المدرسية وتعزيز التنسيق مع جمعيات أولياء التلاميذ والوصاية، من أجل الاستغلال الأمثل للموارد؛
- تثمين ممتلكات البلدية وتوسيعها، ومتابعة العقارات المنتجة للمداخيل؛
- الانعاش الاقتصادي المحلي وتشجيع المواطن وتحفيز على المساهمة المحلية بتدعيم المجتمع المدني وتطوير المناطق النائية من دون الاعتماد على الإعانات المقدمة من طرف الدولة؛
- اعتماد الرقمنة ضمن منظومة ناجعة، كدافع رئيسي لعصرنة الخدمة العمومية؛
- الانفتاح على الجامعة والاستفادة من البحوث العلمية والأكاديمية الموجهة لدراسة المشاكل والحلول للقضايا الاجتماعية، الاقتصادية والتنموية بالبلدية؛
- ضمان الشفافية التامة والرشادة في إدارة المصاريف والعائدات؛
- تقوية العلاقات مع المؤسسات والحرفيين والتجار لتشجيع الاستثمار وخلق مناصب الشغل؛
- مساعدة الشباب للإنخراط في عالم التكوين، الشغل والاستثمار؛
- تحفيز المستثمرين، وتذليل كل الصعاب لخلق الثروة، وامتصاص البطالة، وإيجاد موارد إضافية للبلدية؛
- تنظيم معارض اقتصادية لتشجيع الاستثمار وزيادة جاذبية الإقليم؛
- تكثيف برنامج تجديد الطرقات الرئيسية وتهيئة الطرق الثانوية داخل الأحياء؛
- إحياء مؤسسات البلدية (مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري EPIC) بالتكفل بمختلف المرافق، وفتح مناصب شغل.
- الاستغلال الأمثل لعتاد الحظيرة بحسن تسييره ووضعه في الخدمة وفق برنامج خاص للصيانة، والمراقبة الدورية وتجديد حضيرة النقل الحضري والمدرسي؛
- الاهتمام بالبيئة وتحسين المحيط، والعناية بالمساحات الخضراء والحفاظ على النظافة وحفظ الصحة العمومية؛
- تشجيع فرز النفايات عبر حملات التحسين المختلفة؛
- إحداث مؤسسات بلدية مختلفة في تدوير ورسكلة ومعالجة النفايات المنزلية، وخلق ثروة ومناصب شغل؛
- تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات مصغرة في مجال استرجاع النفايات؛
- تطوير وإنشاء الحدائق العمومية وفضاءات الراحة ومراكز الترفيه؛
- برمجة أنشطة سياحية على مدار السنة وتحفيز اكتشاف المدينة؛
- التواصل الإعلامي الدائم مع السكان عبر الوسائل المتاحة؛
- تنظيم اجتماعات عامة للأحياء، لتعزيز التشاور وتقديم تقرير عن مختلف النشاطات؛
- تفعيل التوأمة ما بين البلديات داخل وخارج الوطن لإكتساب الخبرات وتبادل التجارب؛
- تسيير المرافق العامة عن طريق (تفويض المرفق العام) بالوسائل القانونية المنصوص عليها؛

– تدعيم اللامركزية على المستوى الإقليمي يفرض بطبيعته تحديات ومسؤوليات ضخمة على عاتق رؤساء الإدارات المحلية مما يتطلب منها الاستعداد التنظيمي الملائم والقدرة التسييرية اللازمة والاستقلالية في لموارد والابتعاد عن التمويل المركزي؛

5– خاتمة:

في نهاية هذا البحث يمكن القول، أن التنمية في جوهرها هي عملية تحقيق الذات ولن تكون كذلك إلا إذا كان الفرد المحلي هو أداتها وغايتها في نفس الوقت، إذ تعتبر التنمية المحلية أحد أهم الأدوات في تحقيق الاستقرار والأمن على مستوى الأقاليم المحلية، بحيث تهدف لخدمة الأفراد وتوفير العيش الكريم لهم عبر توفير الخدمات الضرورية لمتطلبات الحياة.

كان الهدف الأساسي من دراستنا لهذا الموضوع، يتمثل في محاولة معرفة المدى أو الحد الحقيقي لمشاركة المجالس الشعبية البلدية للدولة في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات التي أنتخبوا فيها، لينوبوا عن سكان هذه البلديات وليوصلوا صوتهم ووجهات نظرهم للسلطات الحكومية القائمة في بلدهم.

ومن خلال كل ما تم الوصول إليه عبر هذا البحث في جانبه النظري والميداني يمكننا القول أن المجالس الشعبية البلدية لها دور كبير في تحقيق التنمية المحلية، إلا أن الجهود والأعمال المبذولة من طرف هذه المجالس مازالت محدودة ولا تستجيب لتطلعات المواطنين ومازالت تعاني من مشكلات عديدة، تقف عقبة في طريقها وتحول دون تجسيدها الحقيقي.

وقد خلصت دراستنا في جانبيها النظري والتطبيقي إلى جملة من النتائج التي ستساعد على اختبار صحة الفرضيات التي شكلت منطلقا للدراسة من جهة، وكذا عرض أهم التوصيات من جهة أخرى.

5–1 نتائج اختبار الفرضيات:

انطلق البحث من ثلاث فرضيات سيتم اختبار كل واحدة على حدى وفق الترتيب التالي:

- **الفرضية الأولى: "عدم كفاءة المجلس الشعبي البلدي تؤثر على عملية تحقيق التنمية المحلية".**

بينت الدراسة "**صحة**" هذه الفرضية، فمن خلال التعاون في البناء والتنسيق المحكم بين البلدية والجهة الوصية تخلق المرونة والسهولة في اتخاذ القرارات الإدارية الخاصة بالتنمية المحلية وإزالة العراقيل البيروقراطية بين مختلف المصالح الإدارية ذات الصلة بتنفيذ المشاريع التنموية.

– **الفرضية الثانية: " تعاني المجالس الشعبية البلدية من سوء التسيير والتنظيم نتيجة ضعف الامكانيات المادية والبشرية المتاحة".**

من خلال الدراسة أيضا توصلنا إلى إثبات "**صحة**" هذه الفرضية، إذ أن وصول هذه المجالس إلى تحقيق فعلي للتنمية المحلية مرتبط بقدرتها على التسيير المحكم للموارد المالية المتاحة وتوجيهها فيما يخدم المصلحة العامة، وهذا ما يتطلب توفير موارد بشرية ذات كفاءة عالية لضمان حسن تسيير هذه الموارد فقد أصبح من الضروري على رئيس المجلس السعي في توفير موارد مالية وخلق الثروة وعدم الاعتماد على المداخيل الجبائية فقط.

– **الفرضية الثالثة: " يساهم المجلس الشعبي البلدي بصورة فعالة في تحقيق التنمية المحلية على مستوى بلدية عين عباسة".**

بعد الدراسة التطبيقية ومن خلال النتائج المتحصل عليها تم "**نفي**" هذه الفرضية إذ أنه وبالرغم من الجهود المبذولة إلا أن التنمية في بلدية عين عباسة لاتزال ضعيفة نوعا ما خاصة في بعض المناطق والتي صنفت كمناطق ظل.

5–2 نتائج الدراسة:

– تعاني التنمية المحلية مجموعة من المعوقات في مختلف الجوانب، وهذه المشاكل تحد من فعالية وكفاءة التنمية؛

– المجلس الشعبي البلدي هو المسؤول عن مالية البلدية وذلك من خلال الصلاحيات الممنوحة له من قانون البلدية؛

– يجب توفر الموارد المالية الكافية للجماعات المحلية حتى تقوم بوظائفها ومهامها وتحقق التنمية المحلية؛

- الجماعات المحلية في الجزائر تحتاج إلى الاستقلالية أكثر في تسير شؤونها ويجب وضع قوانين وقواعد واضحة في نظام الجماعات المحلية؛
- البطء في إصدار بعض التشريعات أو الإسراع والإرتجال في اصدارها أحيانا دون اكتمال دراستها، مما يجعلها في تغيير مستمر؛
- التنمية المحلية لا تتطلب مبالغ ضخمة فقط لتحقيق أهدافها إلى جانب ذلك إدارة كفؤة وفعالة ومساندة حكومية وشعبية واعية؛
- عدم وجود أجهزة تخطيط اقتصادية كفؤة قادرة على ترجمة الأفكار الاقتصادية، وإدارة الموارد المالية إدارة سليمة وعقلانية؛
- نجد أن أغلب من في المجلس البلدي لا يملك المؤهلات التقنية أو التخصص الفني لمراقبة الميزانية نظرا لانخفاض مستوى هذه المجالس باعتبار أن أغلبية الأعضاء في معظم البلديات لا يملكون مؤهلات علمية عالية؛
- بالرغم من الاعتراف بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية للجماعات المحلية، إلا أن الدولة ماتزال تملك سلطة القرار وبالتالي المساس باستقلالها المالي؛
- نقص مقاولات الانجاز، وعدم وجود مقاولات ذات مستوى عالي يسبب عرقلة المشاريع وتحديد شروط قابلية الاستفادة من المشاريع التنموية وكذا تحديد المشاريع المستعجلة.

3-5 التوصيات:

على ضوء النتائج المتحصل عليها، يمكن اقتراح بعض التوصيات التي نراها مناسبة كما يلي:

- إصلاح الجماعات المحلية إصلاحا جادا وفعالا؛
- تعزيز استقلالية القرار الإداري المحلي وسبل تنفيذه دون حاجة إلى السلطة المركزية؛
- تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والعمل التطوعي المنظم؛
- ضرورة مشاركة المواطنين في تحقيق مشاريع التنمية في المنطقة، حيث نلاحظ أن التنمية المحلية موغلة بالمركزية الشديدة في التسيير؛
- تأهيل الموارد البشرية وتكوينها حسب متطلبات التنمية؛
- الوقوف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي بالمناطق النائية وعديمة التنمية ومحاولة تحسين الإطار المعيشي؛
- ضرورة أن تبذل المجالس الشعبية البلدية أقصى جهدها أكثر من أي وقت مضى من أجل التحكم الجيد في صرف أموالها وتمويل المشاريع ذات الأولوية الأكبر؛
- -محاولة تفعيل البرامج التنموية من خلال إنشاء مصادر تمويل جديدة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي؛
- الاعتماد على الكفاءات المؤهلة لتسيير عملية التنمية؛
- تكوين العنصر البشري بمختلف المصالح الإدارية، وإعادة ترتيب شؤون الإدارة واقرار العدل وفق الكفاءة والأهلية بين الموظفين.

6- قائمة المراجع:

- الأخضر لوصيف، 2017/2016، مدى فعالية المجالس المحلية في تحقيق التنمية، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في القانون الإداري المعمق، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- جلول ياسين بن الحاج، 2016/2015، التنمية المحلية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر –في اطار برامج دعم النمو 2003-2014، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.
- حكيم يحياوي، 2011/2010، دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية: دراسة مقارنة، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

- عادل انزازن، انتصار عريوات، 2018، دور المخططات البلدية في التنمية المحلية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، العدد 6.
- محمد خشمون، 2011/2010، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية: دراسة ميدانية على مجالس بلديات قسنطينة، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- محمد سليماني، يايزيد علي، 2014، أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة المدية، المجلد 2، العدد 2.
- وليد بولغب، 2018، التنمية المحلية في الجزائر، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ايليزي ، المجلد3، العدد 1.